





ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵏⵙⵙⵉⵅⴼ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ

24 يونيو 2021




**السيد محمد برحيلي**

[redacted]

**الموضوع:** العريضة المتعلقة ب"تداعيات جائحة كورونا على قطاع الحفلات والمناسبات والتظاهرات".

**المرجع:** عريضتكم المودعة لدى رئيس الحكومة بتاريخ 04 نونبر 2020.

**سلام تام بوجود مولانا الإمام،**

وبعد، فعلاقة بالموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه، يطيب لي أن أعبر عن شكري وتقديري لكم، بصفتكم وكيلا للعريضة، ومن خلالكم لباقي أصحاب العريضة ولمدعميها، على مبادرتكم بتقديم العريضة المتعلقة ب**"تداعيات جائحة كورونا على قطاع الحفلات والمناسبات والتظاهرات"**، وهو ما يجسد حرصكم على ممارسة هذا الحق الدستوري باعتباره آلية أساسية للمشاركة المواطنة في تدبير الشأن العام، وتفعيل الديمقراطية التشاركية.

وقد تمت إحالة العريضة المذكورة على لجنة العرائض تطبيقا لمقتضيات المادتين 8 و9 من القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.107 بتاريخ 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2016)، وكذا مقتضيات المرسوم رقم 2.16.773 الصادر في 28 من شعبان 1438 (25 ماي 2017) بتحديد تأليف لجنة العرائض واختصاصاتها وكيفيات سيرها.

وبعد تحقق اللجنة من استيفاء العريضة للشروط المنصوص عليها في القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه، خصصت لدراستها تسعة (09) اجتماعات، تم خلالها الاستماع إلى القطاعات المعنية بمطالب العريضة وفق مقاربة تشاركية وتشاورية مكنت اللجنة من الوقوف على مختلف المعطيات المتعلقة بوضعية قطاع الحفلات والمناسبات والتظاهرات في ظل جائحة كورونا، والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لدعم القطاع ومواكبته من أجل تجاوز الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة، وكذا التدابير التي يمكن اعتمادها لترصيد المكتسبات المحققة في هذا المجال.

وبناء على رأي لجنة العرائض، وكذا المعطيات التي أفادت بها القطاعات الوزارية المعنية، يشرفني أن أثير عنايتكم إلى أن معظم المطالب المضمنة في عريضتكم، قد تمت معالجتها ضمن التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، لا سيما في إطار تدابير لجنة اليقظة الاقتصادية، وذلك باعتماد عقد برنامج خاص لإعادة إقلاع قطاع متعهدي المناسبات والملتقيات وممولي الحفلات. وهي التدابير التي همت المحافظة على مناصب الشغل، ومساعدة المقاولات العاملة في هذا الميدان على التعافي من الآثار السلبية

للجائحة وضمان إقلاعها، كما يتضمن جملة من التدابير لفائدة المقاولات المهيكلة في هذا القطاع. **ومن أبرز هذه التدابير المتخذة:**

- **صرف تعويض صافي شهري قدره 2000 درهم للأجراء والمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج**، الذين توقفوا مؤقتا عن عملهم نتيجة الجائحة، المصرح بهم من قبل مشغليهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والذين يمارسون نشاطهم في القطاعات أو المهن التالية: ممونو الحفلات، مؤجرو المعدات التقنية المتعلقة بالمناسبات والتظاهرات، مؤجرو الفضاءات المخصصة للمناسبات والتظاهرات، مؤجرو الأثاث المخصص للمناسبات والتظاهرات، مقدمو الخدمات المرتبطة بالمناسبات والتظاهرات، وذلك برسم الفترة الممتدة من فاتح شتنبر 2020 إلى 31 دجنبر 2020 ، والتي تم تمديدها إلى غاية 30 يونيو 2021، كما تم صرف تعويضات لفائدة الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل الذين توقفوا عن عملهم بشكل مؤقت بسبب ظروف الجائحة؛
- **استفادة الأجراء والمتدربين، برسم نفس الفترة، ووفق النصوص الجاري بها العمل، من التكاليف المتعلقة بالخدمات المضمونة بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ومن قيمة التعويضات العائلية بالنسبة للأجراء؛**
- **التخفيف من عبء الديون الجبائية**، حيث نص قانون المالية لسنة 2021 على الإلغاء الكلي للغرامات والذعائر والزيادات ومصاريف التحصيل المتعلقة بالواجبات الجبائية التي صدر الأمر بتحصيلها قبل فاتح يناير 2020، والتي لم يتم أداؤها قبل 31 دجنبر 2020، شريطة أداء المبالغ الأصلية قبل فاتح يوليوز 2021، مع العلم أن باقي الديون الجبائية الأخرى تبقى قابلة للإعفاء الكلي أو الجزئي بناء على طلبات استعطاف ذات طابع فردي، طبقا لما تنص عليه المدونة العامة للضرائب؛
- **دعم ولوج المقاولات العاملة في القطاع، بما فيها الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، إلى التمويل، من خلال:**

- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 2.25 % إلى 2 % في مارس 2020 ثم إلى 1.5 % في يونيو 2020، وتحرير الحساب الاحتياطي بشكل تام لفائدة البنوك وإمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، لتيسير ولوج المقاولات إلى القروض البنكية؛

تمديد موعد سداد السحب على المكشوف الاستثنائي الذي تم الحصول عليه بموجب منتوج "ضمان أوكسجين" إلى غاية 31 ديسمبر 2021؛

- تمكين المقاولات العاملة بالقطاع من الاستفادة من منتجي ضمان القروض المخصصة لتمويل احتياجات الخزينة، إلى غاية 30 يونيو 2021، وهما: "**ضمان إقلاع المقاولات الصغيرة جدا**" لفائدة المقاولات الصغيرة جدا، وهو موجه لضمان 95 % من مبلغ قروض المقاولات التي تحقق رقم معاملات لا يتجاوز 10 ملايين درهم، **و"ضمان إقلاع المقاولات الصغرى والمتوسطة والكبرى**" التي تحقق رقم معاملات يفوق 10 ملايين درهم. وتتراوح نسبة ضمان هذه الآلية بين 80% و90 % حسب رقم المعاملات.

- **تخفيف الضغط على خزينة المقاولات، من خلال:**

- تأجيل أداء الاشتراكات الاجتماعية المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من فاتح شتنبر 2020 إلى غاية 31 دجنبر2020، مع تمديد هذا الإجراء إلى غاية 31 مارس 2021، إلى جانب الإعفاء المجاني من الزيادات المتأخرة في السداد للفترة المذكورة أعلاه، بشرط سداد أصل الدين خلال فترة قد تصل إلى 18 شهرا اعتبارا من فاتح أبريل 2021؛
- تعليق سداد القروض المصرفية والإيجارات برسم قروض" leasing" إلى غاية 31 ديسمبر 2020، دون دفع أي رسوم أو غرامات؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل ومن قاعدة المساهمة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على المكافآت الإضافية لصالح الأجراء والمتدربين بموجب عقد الإدماج حتى 31 مارس 2021؛

- استفادة الشباب العاملين في قطاع الحفلات والمناسبات والتظاهرات، من الأنشطة المقررة في صندوق دعم تشغيل الشباب، شريطة أن يكونوا باحثين عن شغل.

**وفيما يخص هيكلة وتنظيم القطاع بشكل عام، فيجدر التأكيد على ما يلي:**

- إن فئة الموسيقيين بقطاع الحفلات والأعراس والمناسبات تندرج ضمن اللائحة الملحقة بالمرسوم رقم 2.18.564 الصادر في 24 أغسطس 2018 المتعلق بتحديد لائحة المهن الفنية. وبالتالي، فإن هذه الفئة من الموسيقيين تستفيد من جميع الحقوق التي يمنحها هذا القانون، ومن جملتها البطاقة المهنية؛
- بخصوص فئة مصوري الأعراس وتزيين العرائس، فإن وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي بصدد وضع اللمسات الأخيرة لبلورة استراتيجية جديدة لتنمية الصناعة التقليدية في أفق 2030، ستضم لأول مرة حرف الصناعة التقليدية الخدماتية، بما فيها حرفتي مموني الحفلات والمصورين الفوتوغرافيين؛
- في إطار تفعيل مقتضيات القانون 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، فإن القطاع الوصي بصدد وضع منصة إلكترونية خاصة بالسجل الوطني للصناعة التقليدية الذي سيمكن الحرفيين من الانخراط في هذا الورش الهيكلي والاستفادة من أشكال الدعم الذي توفره الدولة للقطاع، كما سيشكل آلية ستساعد على تسريع تعميم التغطية الاجتماعية على الصناع التقليديين، ومن ضمنهم العاملين بقطاعات تموين الحفلات بطريقة تقليدية والحلاقة والتجميل والتصوير الفوتوغرافي الثابت، وكذا خدمة النكافة التي تم إدراجها في إطار مشاريع النصوص التنظيمية للقانون 50.17 المتعلقة بأنشطة الصناعة التقليدية، وتوجد حاليا في مسطرة المصادقة؛

هذا، ومن أجل ترصيد المجهودات المبذولة من طرف الدولة للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن ضمنها قطاع الحفلات والمناسبات والتظاهرات، فإن الحكومة

تلتزم ببذل المزيد من الجهود لما يمكن من الاستجابة لتطلعات هذا القطاع ودعم استعادة ديناميته في المرحلة المقبلة، وذلك من خلال التدابير والإجراءات التالية التي تستند إلى رافعتين أساسيتين:

I. **تحسين تنظيم وهيكلة قطاع الحفلات والمناسبات والتظاهرات**، بهدف تأهيله والرفع من ديناميته لمسايرة المستجدات والتطورات التي يشهدها هذا المجال، لا سيما من خلال:

- تقنين وتنظيم المهن المندرجة ضمن قطاع الحفلات والمناسبات والتظاهرات، بهدف وضع ضوابط ممارسة هذه المهن، وتوفير ضمانات للعاملين في القطاع، وذلك في إطار تنزيل الاستراتيجية الجديدة لتنمية الصناعة التقليدية (2021-2030)، التي توجد قيد الإعداد، وستتضمن لأول مرة تنظيم حرف الصناعة التقليدية الخدماتية، بما فيها حرفتي مموني الحفلات والمصورين الفوتوغرافيين.
- دعم أدوار التمثيليات المهنية داخل القطاع، باعتبارها شريكا أساسيا في تحسين تنظيم وهيكلة القطاع، وذلك في إطار تنزيل القانون 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، من خلال إعادة هيكلة النسيج الجمعوي الحرفي في إطار هيئات حرفية ستشكل جهة استشارية للإدارة في مختلف القضايا التي تهم القطاع محليا وجهويا، وكذا مرجعية فيما يتعلق بالمعطيات التي تهم الحرف والحرفيين، وكذا فيما يخص تنفيذ برامج تنمية القطاع في مجال التكوين المستمر والتأطير والحفاظ على أخلاقيات الحرفة.

II. **تعزيز إدماج العاملين في القطاع غير المهيكل في إطار الاقتصاد المنظم**، باعتباره مدخلا أساسيا لتأهيل قطاع الحفلات والمناسبات والتظاهرات، بالنظر إلى ما يوفره هذا الإطار من حقوق وضمانات للعاملين به، وذلك من خلال مواكبة الفاعلين في القطاع للانضمام إلى نظام الضمان الاجتماعي والحصول على تعريف ضريبي شخصي، والرفع من مجهود التحسيس والتواصل مع المهنيين.

ومن المعلوم أن ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي تلتزم الحكومة بتسريع تنزيله تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، سيمكن من الرفع من وتيرة إدماج قطاع الحفلات والمناسبات والتظاهرات ضمن دائرة القطاع المهيكل، بما في ذلك مختلف الحرف والمهن والأنشطة المندرجة ضمنه.

**ومع خالص التحيات والسلام.**

رئيس الحكومة

سعد الدين العثماني